



نشرة صحفية



حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقارير المتصل بها أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل 13 كانون الأول/ديسمبر 2016، الساعة 17/00 بتوقيت غرينيتش الساعة 12/00 بتوقيت نيويورك؛ الساعة 18/00 بتوقيت جنيف؛ (الساعة 22/30 بتوقيت دلهي؛ الساعة 2/00 من صباح يوم 14 كانون الأول/ديسمبر 2016 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2016/66*

Original: English

شرك الفقر يجز أقل البلدان نمواً أكثر فأكثر إلى الوراء لا سبيل لبلوغ هدف التنمية العالمية دون تعزيز الدعم الدولي

جنيف، 13 كانون الأول/ديسمبر 2016 - يفيد تقرير للأمم المتحدة يصدر عن الأونكتاد يوم الثلاثاء بأن الفقر في العالم يتركز بشكل متزايد في مجموعة من 48 بلداً يزداد يوماً بعد يوم تخلفها عن ركب بقية العالم من حيث التنمية الاقتصادية.

ويشير تقرير **أقل البلدان نمواً لعام 2016: الطريق إلى التخرج وما بعده، تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه (The Path to Graduation and Beyond - Making the Most of the Process)** إلى أن الهدف العالمي المتمثل في تقليص حجم هذه المجموعة بنسبة النصف لن يتحقق ما لم يتخذ المجتمع الدولي المزيد من الإجراءات.

وقال الأمين العام للأونكتاد، موخيسا كيتويي، بمناسبة إصدار التقرير، "هناك بلدان ستكسب المعركة العالمية من أجل القضاء على الفقر، وأخرى ستخسر هذه المعركة". وأضاف بالقول "قبل عام، تعهد المجتمع الدولي بـ 'ألا يُترك أحد متخلفاً عن الركب'، لكن هذا هو ما يحدث بالضبط في حالة أقل البلدان نمواً".

ومنذ التسعينات من القرن الماضي زادت نسبة فقراء العالم في أقل البلدان نمواً الـ 48 أكثر من الضعف لتصل إلى ما يزيد على 40 في المائة. وزادت أيضاً حصة هذه البلدان من حيث عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على الماء أكثر من الضعف لتبلغ 43.5 في المائة خلال نفس الفترة. وتمثل هذه البلدان الآن أغلبية (53.4 في المائة) الأشخاص الذين لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على الكهرباء والبالغ عددهم 1.1 بليون نسمة في مختلف أنحاء العالم، أي ما يمثل زيادة بنسبة الثلثين.

ويصل معدل الفقر المدقع في ستة بلدان من أقل البلدان نمواً إلى ما بين 70 في المائة و80 في المائة، ويبلغ هذا المعدل بين 50 في المائة و70 في المائة لدى 10 بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً. وثمة أربعة بلدان أخرى فقط في العالم حيث يتجاوز هذا المعدل 30 في المائة، وليس هناك مكان آخر حيث يتجاوز هذا المعدل 50 في المائة.

هذا الوضع أوقع العديد من أقل البلدان نمواً في شرك الفقر الذي لا تملك الفكاك منه، وجعلها تدور في حلقة مفرغة حيث يوآد الفقر سوء التغذية واعتلال الصحة وانعدام فرص نيل التعليم ويضعف الإنتاجية ويقوّض الاستثمار. وهذا بدوره يُعرق التنمية المستدامة التي تمس الحاجة إليها من أجل الحد من الفقر.

ولا يمكن للبلدان أن تتخلص من هذه الحلقة المفرغة دون دعم دولي في مجالات التمويل والتجارة والتكنولوجيا. فقد استُحدثت فئة أقل البلدان نمواً بالأساس من أجل جلب هذا الدعم للبلدان التي هي في أمس الحاجة إليه.

وتخرج البلدان من فئة أقل البلدان نمواً بعد استيفاء مجموعة معقّدة من المعايير الاقتصادية والاجتماعية. بيد أن أربعة بلدان فقط خرجت من فئة أقل البلدان نمواً منذ وضع هذا التصنيف قبل 45 عاماً مضت.

وفي عام 2011، وضع المجتمع الدولي، استجابةً منه لهذا التقدم الفاتر، هدفاً يتمثل في أن يستوفي نصف مجموع أقل البلدان نمواً معايير الخروج من هذه الفئة بنهاية عام 2020. بيد أنه في منتصف الطريق إلى التاريخ المحدد، يبدو أن هذا الهدف أمر بعيد المنال.

فمنذ عام 2011 تخرّج بلد واحد من هذه الفئة (ساموا)؛ ويتوقع أن تخرج ثلاثة بلدان أخرى فقط في السنوات المقبلة (غينيا الاستوائية وفانواتو وأنغولا). وبالنسبة إلى المستقبل يتوقع التقرير أن يتخرّج 13 بلداً آخر فقط من فئة أقل البلدان نمواً بنهاية عام 2021، أي أقل بكثير من العدد اللازم لبلوغ الهدف المحدد لعام 2020، وهو 21 بلداً.

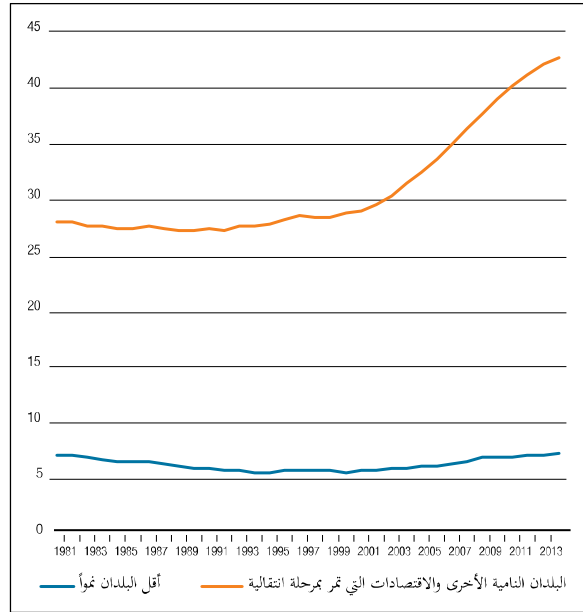
ولا يشكل التخرّج بحد ذاته سوى خطوة أولى نحو التنمية في المدى البعيد. وحتى تكون أقل البلدان نمواً قادرة على تحمّل ما ستفقد من دعم دولي جراء تخرجها وعلى مجابهة التحديات التي ستعترضها في المستقبل، تحتاج إلى ما يُطلق عليه في التقرير "التخرّج بعزم المواصلة" - وهي عملية تغير هيكلية تهدف إلى زيادة إنتاجية اقتصاداتها. غير أن العديد من البلدان التي يُتوقع أن تخرج من فئة أقل البلدان نمواً لن تقدر على تحقيق ذلك.

ويقول السيد كيتوبي "التخرّج لا يشكل نهاية سباق نحو التخلص من فئة أقل البلدان نمواً. بل هو الخطوة الأولى من سباق ماراتوني نحو تحقيق التنمية المستدامة في المدى البعيد". "فكيفية تخرّج البلد مسألة لا تقل أهمية عن توقيت تخرّجه".

وبالمثل إن عدم القدرة على تحقيق هدف التخرّج، أو التخرّج دون عزم بالمواصلة، هو مؤشر على أن تدابير الدعم الدولي لا تكفي لتلبية الاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نمواً. لذا يدعو التقرير إلى إدخال تحسينات على هذه التدابير. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

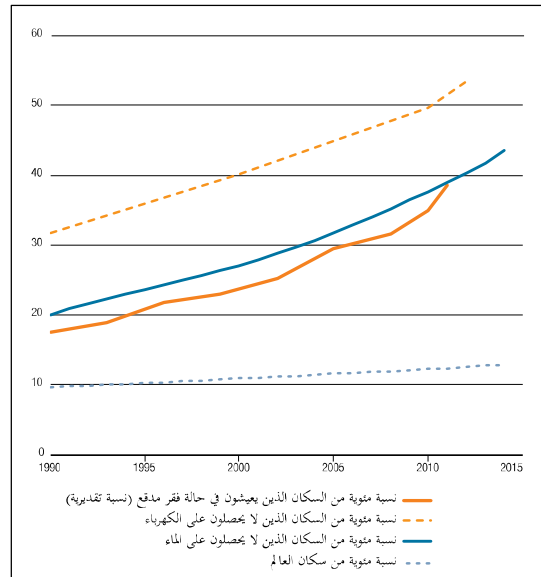
- وفاء المانحين بالتزاماتهم القديمة العهد بمنح نسبة تتراوح بين 0.15 و0.20 في المائة من دخلهم القومي لمساعدة أقل البلدان نمواً، وإضفاء قدر أكبر من الاستقرار واليقين على المعونة وموائمتها بشكل أوثق مع استراتيجيات التنمية الوطنية.
- تسريع التقدم نحو منح أقل البلدان نمواً إعفاءً من الرسوم الجمركية والحصص بنسبة 100 في المائة في إطار المفاوضات الجارية داخل منظمة التجارة العالمية.
- تجديد الجهود لكسر الجمود في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية لأقل البلدان نمواً.
- التفعيل الكامل وفي الوقت المناسب لمشروع مصرف التكنولوجيا لصالح أقل البلدان نمواً في عام 2017 مع توفير التمويل الكافي ومراعاة مستوى التنمية في كل بلد مراعاة تامة.
- تحسين عملية رصد نقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً.
- وضع عملية انتقال تنسم بقدر أكبر من الانتظام والسلاسة للبلدان المتخرّجة، وذلك من أجل الحد من الآثار المترتبة على فقدان إمكانية الاستفادة من تدابير الدعم الدولي بعد التخرّج.
- وبالنسبة إلى حكومات أقل البلدان نمواً، فإن الانتقال من استراتيجيات التخرج إلى استراتيجيات ما بعد التخرج بهدف إنجاز عملية التخرج بعزم المواصلة، هو أيضاً أمر ضروري. وتشمل الأولويات الرئيسية ما يلي:
- تحويل الاقتصادات الريفية عن طريق تنمية الأنشطة الريفية غير الزراعية بالموازاة مع النهوض بالزراعة.
- الجمع، على نطاق الاقتصاد، بين سياسات صناعية تكون موجهة نحو تصحيح اختلالات السوق وسياسات تهدف إلى تشجيع الأنشطة المنتجة التي تساهم في التنمية.
- بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار.
- تقوية نظم الجباية وتحسين النظم المالية ومعالجة سبل إتاحة التمويل للجميع.
- اتباع سياسات على نطاق الاقتصاد الكلي تجمع بين الاستقرار وحركية الاستثمار وخلق فرص العمل.
- تعزيز الجهود من أجل معالجة عدم المساواة بين الجنسين في جميع مجالات السياسة العامة.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً وفي البلدان النامية الأخرى كنسبة مئوية من المتوسط العالمي،
2014-1981
(الشكل 1-6)



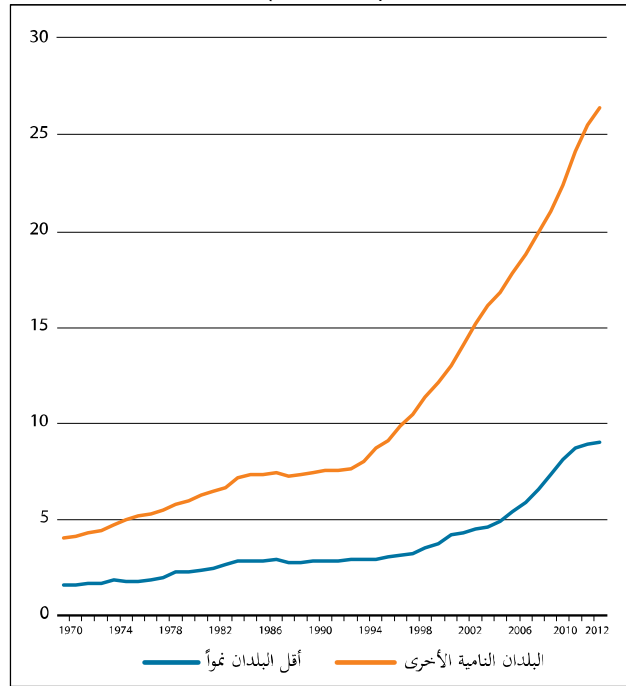
المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستقاة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي.

نصيب أقل البلدان نمواً من سكان العالم، والفقير، والنقص في الهياكل الأساسية، 2014-1980
(الشكل 1-7)



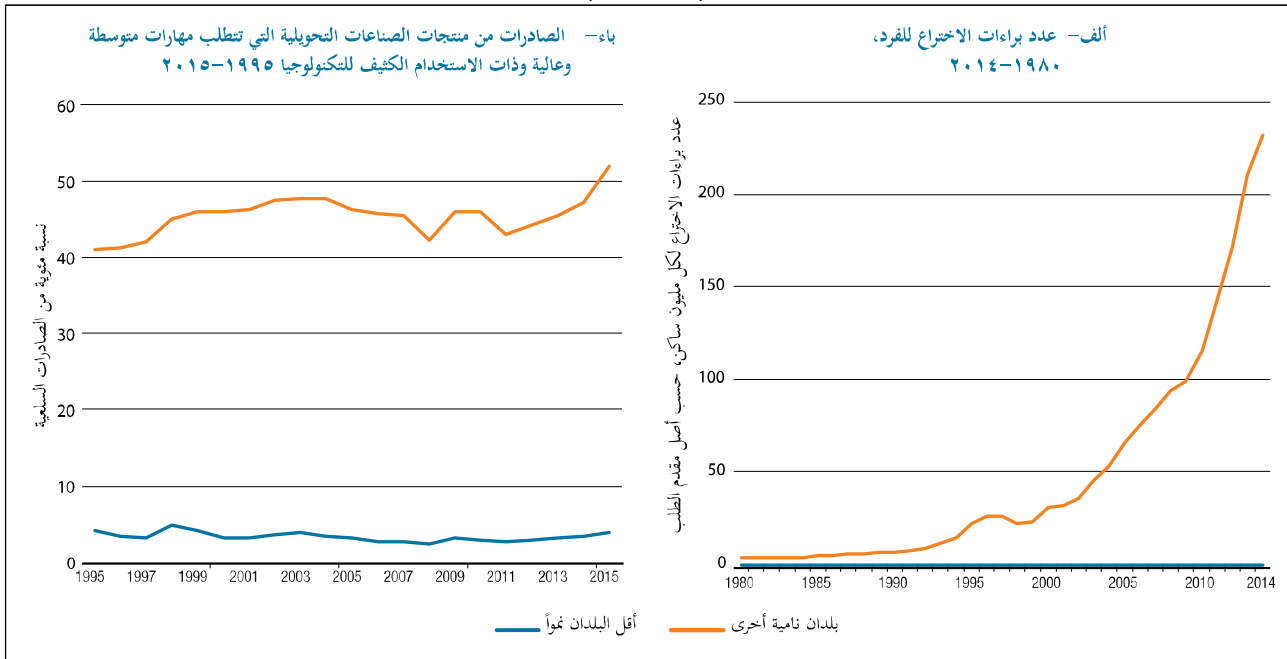
المصدر: تقديرات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستقاة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي، ومن قاعدة البيانات PovcalNet. ملاحظة: الأرقام المتعلقة بالفقر المدقع هي أرقام تقريبية تستند إلى خط للفقر قوامه 1.25 دولار يومياً بمعادل القوة الشرائية لعام 2005 (بسبب عدم توافر بيانات عن بعض أقل البلدان نمواً بمعادل القوة الشرائية لعام 2011 وقت تحرير هذه الوثيقة). وتستند التقديرات المقدمة إلى النسبة العامة لعدد الفقراء في جميع أقل البلدان نمواً التي تتوفر بيانات عنها مضمونة في مجموع عدد السكان في جميع أقل البلدان نمواً. وفي غياب أي بيانات عن إريتريا وأفغانستان وأنغولا (قبل عام 2002) وتوفالو وجزر سليمان والصومال وغينيا الاستوائية وفانواتو وكيريباس وميانمار، يُفترض أن متوسط نسبة عدد الفقراء في هذه البلدان يعادل المتوسط في سائر أقل البلدان نمواً.

نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى، 1970-2013
(الشكل 8-1)



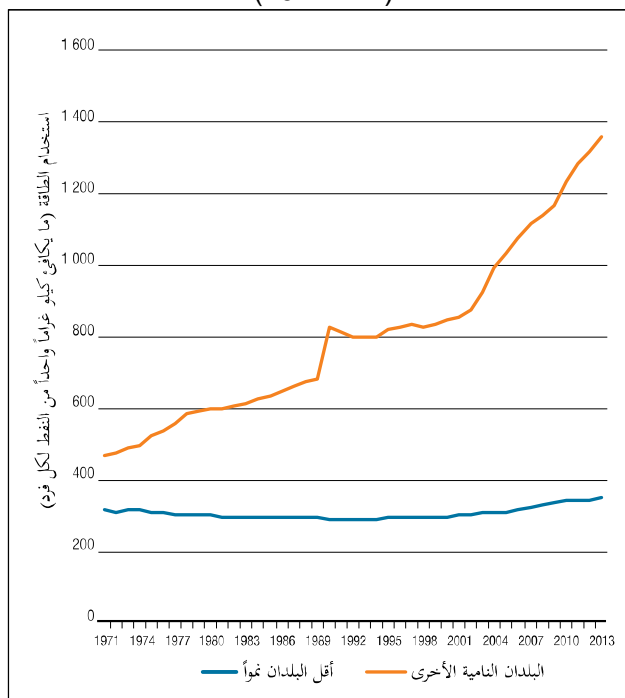
المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستقاة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي.

مؤشرات مختارة على القدرات التكنولوجية في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى
(الشكل 9-1)



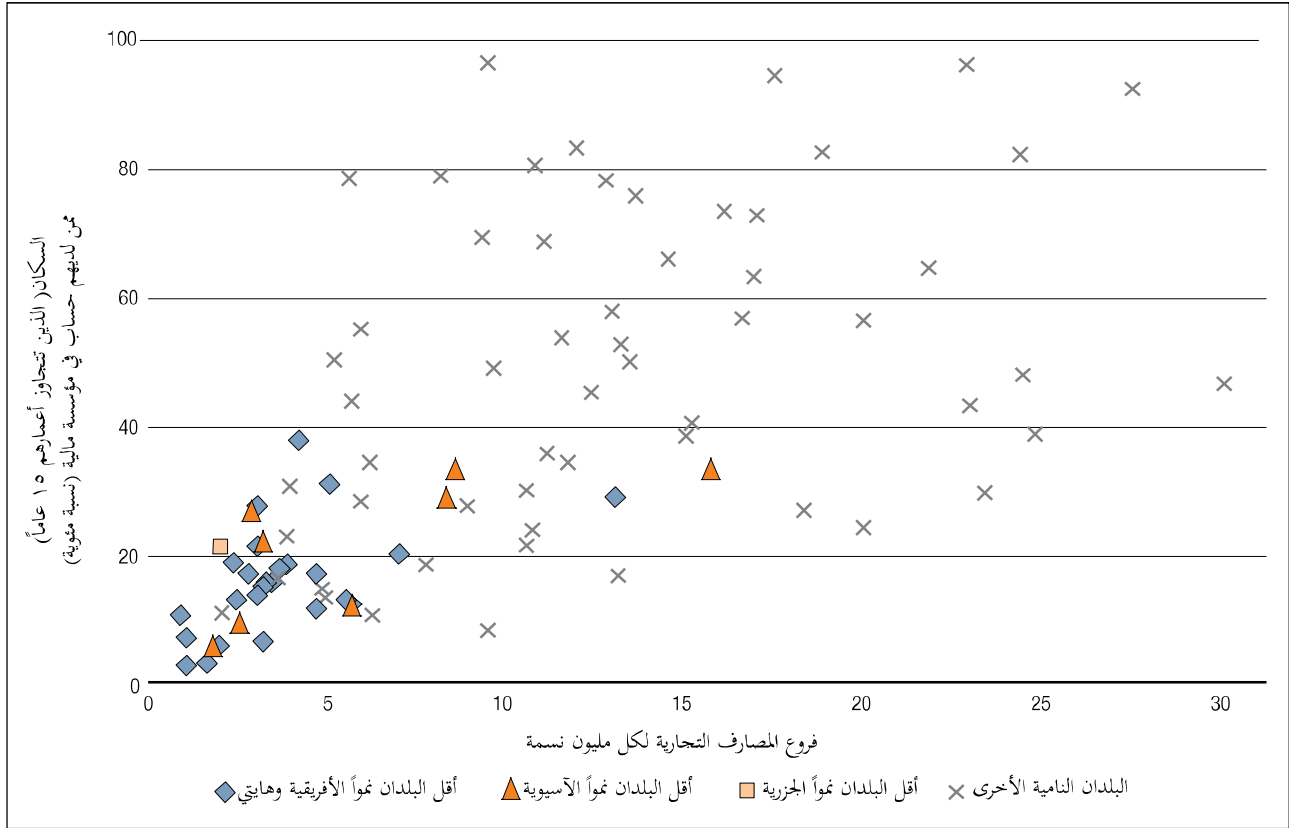
المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستقاة من قاعدة بيانات إحصاءات المنظمة العالمية للملكية الفكرية وقاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

استخدام الطاقة للفرد الواحد في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى، 1971-2013
(الشكل 10-1)



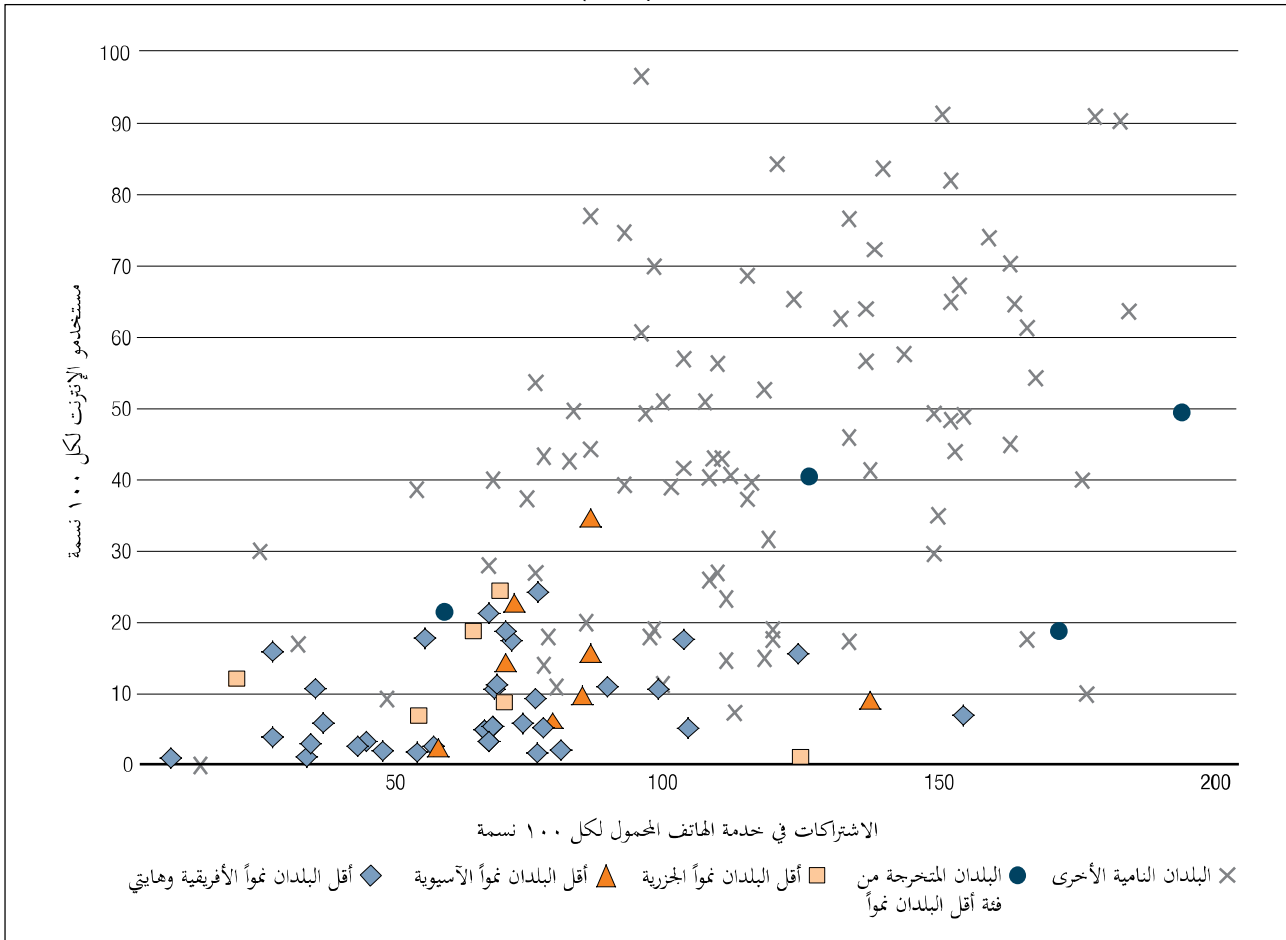
المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستقاة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي

الوصول إلى الخدمات المالية في أقل البلدان نمواً وفي البلدان النامية الأخرى، 2011-2014
(الشكل 11-1)



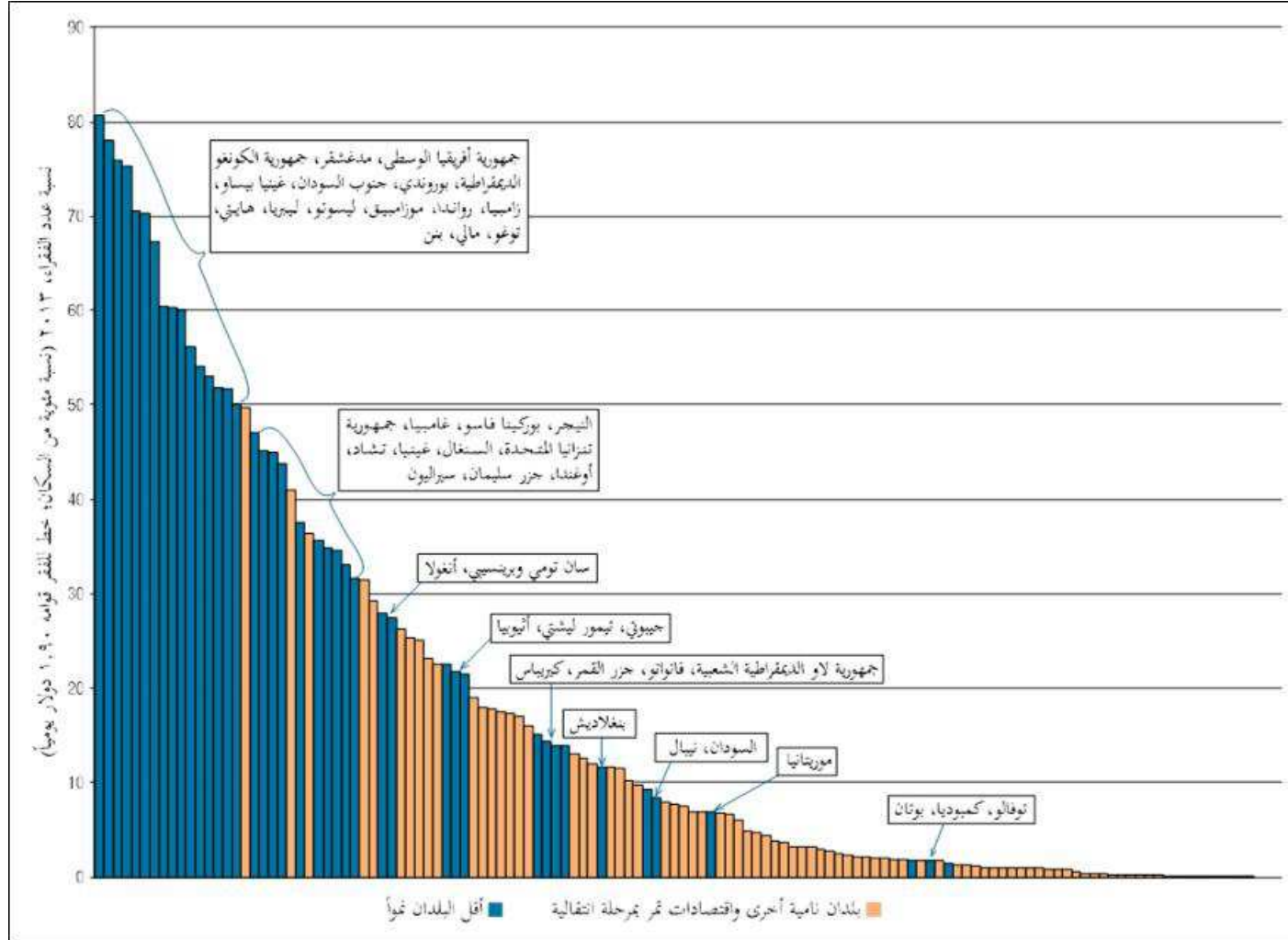
المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستقاة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي.

الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى والبلدان المتخرجة من فئة أقل البلدان نمواً،
2014
 الشكل (12-1)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستقاة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي.

معدلات الفقر الوطنية



المصدر: قاعدة بيانات PovcalNet التابعة للبنك الدولي، متاحة في الموقع التالي: <http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/home.aspx>. ملاحظة: لم تكن هناك بيانات متاحة عن إريتريا وأفغانستان والصومال وغينيا الاستوائية وميانمار واليمن. ويبين هذا الجدول أعلى معدلات الفقر الوطنية الـ 16. وباستثناء ثلاثة بلدان، فإن أعلى معدلات الفقر الوطنية الـ 29 مسجلة في بلدان من فئة أقل البلدان نمواً.

دليل للتقرير (النسخة الإنكليزية)

30-27 ص	ترد مناقشة القضايا المطروحة في النشرة الصحفية في الفروع التالية من التقرير:
39-31 ص	عملية التخرج ومعاييرها
33-32 ص	أقل البلدان نمواً التي يزداد تخلفها عن الركب من الناحية الاقتصادية
164-162/42-39 ص	تزايد تركيز الفقر والحرمان الاجتماعي في أقل البلدان نمواً
56-52 ص	التخرج بعزم المواصلة
124-83 ص	عمليات التخرج من فئة أقل البلدان نمواً في الماضي والحاضر والمستقبل
141-129 ص	تدابير الدعم الدولي القائمة لصالح أقل البلدان نمواً
148-141 ص	النتائج المترتبة على فقدان إمكانية الاستفادة من تدابير الدعم الدولي بعد التخرج
173-164 ص	التحديات المعترضة بعد التخرج
183-173 ص	توصيات على المستوى الوطني في أقل البلدان نمواً/استراتيجيات ما بعد التخرج
ص 177-	توصيات على الصعيد الدولي
	الآلية المقترحة لتيسير تمويل أقل البلدان نمواً

.